مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نموًا

"من الالتزامات إلى العمل"

الدوحة، 4 - 9 آذار 2023

تقرير

مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نموًا

المجالات المواضيعية الرئيسية
(اضغط هنا للانتقال مباشرةً إلى شريحة الجلسة)

1. تقييم: الأزمات والتحديات المتعددة أمام البلدان الأقل نموًا
2. برنامج عمل الدوحة لصالح البلدان الأقل نموًا: رسائل رئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030
3. الهيكل المالي وإصلاحات السياسة العامة
4. النظم الغذائية والإيكولوجيا الزراعية
5. البلدان الأقل نموًا والعمل ـ القطاع غير الرسمي، الرعاية والهجرة
6. صحة الكواكب وصحة الشعوب
7. الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة
8. رؤى الشعوب وطموحاتها فيما يتعلق ببرنامج عمل الدوحة لصالح البلدان الأقل نموًا

تم تنظيم المؤتمر من قبل فريق أساسي من منظمات المجتمع المدني كفرصة للمجتمع المدني لمشاركة الخبرات والتحليلات والتجارب لتنفيذ برنامج عمل الدوحة ودعم التنمية المستدامة للبلدان الأقل نمواً.
تألف المؤتمر من جلسات عامة، وطاولات مستديرة، ولجان تمثيلية، واجتماعات تم تنظيمها ذاتيًا. وكان من بين المتحدثين خبراء وعاملون من منظمات المجتمع المدني عبر مختلف المجموعات المواضيعية، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء والأمم المتحدة.

اضغط هنا لقراءة الرسائل الرئيسية من الجلسات العامة.

حول تقرير المؤتمر الخامس المعني بالبلدان الأقل نموًا

استفاد المؤتمر وجلساته كافة من وفرة المعلومات من خبرات المتحدثين، حيث شهدت كل جلسة حضورًا وتفاعلًا عاليًا من المشاركين. من الصعب توثيق جميع التفاصيل، إلا أن هذا التقرير يحاول تسليط الضوء على النقاط البارزة في كل جلسة عامة أو طاولة مستديرة. يشكل التقرير لمحة موجزة لمن لم يتمكن من الحضور، وتذكيرًا بالنقاط المهمة لمن حضر.

ساهم في إعداد التقرير **باربارا آدمز** و**جولي كيم** من منتدى السياسات العالمي (GPF)، و**روبيرتو بيسيو** من الراصد الاجتماعي، و**شي يوكي لينغ** من شبكة العالم الثالث (TWN)، وهم أيضًا أعضاء في المجموعة التنظيمية الأساسية للمؤتمر الخامس المعني بالبلدان الأقل نموًا.

نود أن نشكر كل من بريرنا بومزان (شبكة العالم الثالث)، جوانا ليكتسكلاخ (بعثة الشباب الألماني)، تييفا لينغام (شبكة العالم الثالث/SAM)، تيجسويني فافيلالا (منتدى السياسات العالمي)، فايزه ياسين (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية)، أنا زيبالوس (معهد العالم الثالث/الراصد الاجتماعي) للمساعدة في الرصد وإعداد التقارير.

- للمعلومات والموارد التفصيلية عن المؤتمر الخامس المعني بالبلدان الأقل نموًا، يرجى زيارة مجموعة المواد الإعلامية على الرابط التالي: https://bit.ly/ldc5-csf
- صور التغريدات مرتبطة بالمنشور الأصلي.
- لسهولة القراءة، يرجى تصفح المنشور على شكل عرض شرائح

جدول اجتماعات المؤتمر الخامس المعني بالبلدان الأقل نموًا

منتدى المجتمع المدني الخامس المعني بالبلدان الأقل نموًا | الدوحة، قطر

	السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
	March 04, 2023	March 05, 2023	March 06, 2023	March 07, 2023	March 08, 2023	March 09, 2023
08:00 - 09:00	الوصول	لجان تمثيلية	لجان تمثيلية	لجان تمثيلية	لجان تمثيلية	لجان تمثيلية / الخطوات التالية
09:00 - 10:30		*الإفتتاح الرسمي (9:00-10:00)*	الجلسة العامة 3: الهيكل المالي وإصلاحات السياسة العامة	الجلسة العامة 5: البلدان الأقل نموًا والعمل ـ القطاع غير الرسمي، الرعاية والهجرة.	الجلسة العامة 7: الإقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة	
10:30 - 11:00	التسجيل في مقر المؤتمر - توجيه تمهيدي 10:00 - 12:00	استراحة				استراحة
11:00 - 12:00		الجلسة العامة 1: تقييم: الأزمات والتحديات المتعددة أمام البلدان الأقل نموًا				الجلسة العامة 9: الختام
12:00- 14:00	غداء					
14:00 - 15:00	**الترحيب و التوجيه التمهيدي للمجتمع المدني**	الجلسة العامة 2:برنامج عمل الدوحة لصالح البلدان الأقل نموًا: رسائل رئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030	الجلسة العامة 4: المنظومات الغذائية والإيكولوجيا الزراعية	الجلسة العامة 6: صحة الكواكب وصحة الشعوب	الجلسة العامة 8: رؤى الشعوب وطموحاتهم فيما يتعلق ببرنامج عمل الدوحة لصالح البلدان الأقل نموًا وحوار بين المنسقين المقيمين في الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني	*اختتام المنتدى 2:00-5:00*
15:00 - 16:00	**الإفتتاح الرسمي الرفيع المستوى لمنتدى منظمات المجتمع المدني**					
16:00 - 17:00		طاولة مستديرة: المساواة في التعددية: السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.				
17:00 - 18:00	**المجتمع المدني في المنتدى الخامس البلدان الأقل نموًا: استعراض المشهد العام**		النقاشات الموازية:*الحماية الاجتماعية في البلدان الأقل نموًا*نداء البرلمانيين	النقاشات الموازية:*وجهات نظر المجتمع المدني بشأن معالجة الأزمات المتعددة في البلدان الأقل نموًا* البلدان الأقل نموًا والتكامل الاقتصادي والتحول الهيكلي: تحدي التنمية في أفريقيا لأفريقيا	النقاشات الموازية:*تجمع المجتمع المدني المعني بأقل الدول نموًا بشأن التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الدوحة (DPOA)	
18:00 - 19:00			*نداء البرلمانيين لمستقبلٍ خالٍ من الوقود الأحفوري (تابع)			

المنظمات المشاركة

الراصد الإجتماعي، الشبكة الإيطالية للمناخ، الفتيات الخضراء، تانغو، منظمة الشباب التشادية من أجل الوحدة والسلام، منظمة آشاد والاتحاد الأردني للنساء الريفيات، AFDE/REJEFAC، منظمة أسراد، أسوميف، التحالف من أجل التعدين المسؤول، مؤسسة كوست، أستراليا من أجل أرز تنزانيا، دوكينجير ايسي ياكو، MSIS-tatao، الجنسانية والتنمية من أجل كمبوديا، مرصد البلدان الأقل نموًا، التحالف الجنوب آسيوي للقضاء على الفقر، راديو وتلفزيون تاينا/ غوما، جمعية التنمية الدولية، التضامن الفعال للتنمية الأسرية، منظمة إفريقيا غينيا، GSDM، SEATINI-Uganda، المحترفين في الزراعة الإيكولوجية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مركز القوة في التنوع للتنمية، المواطنة المراقبة في توغو، منظمة سولي-ديف، تحالف مناهضة الاتجار بالنساء والأطفال في النيبال، تحالف من أجل السيادة الغذائية في أفريقيا، الهلال الأخضر زامبيا، مؤسسة كيساما، شبكة الشعوب الأصلية سولومون، لجنة الشباب مراجعة الأقران للشباب الإفريقيين، يوبينيغ (حوث السياسات لبدائل التنمية)، مركز ماندیلا الدولي، CICODEV AFRIQUE، الشباب المتطوعون للبيئة (نيجر)، نساء في ريادة الأعمال الاجتماعية، نساء من أجل التغيير، المنظمة الوطنية لتمكين المرأة وإعادة تأهيلها، شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء، SOS Family ONG، المركز الدولي للتجارة والتنمية، منظمة مصير الطفل والتنمية، المنظمة المجتمعية للتنمية، الشراكة من أجل التنمية المحلية، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، مركز المرأة للبحوث والتدريب - جامعة عدن، الجمعية السينيغالية للتقييم، مؤسسة السجين الوطنية، منصة هايتية للدعوة إلى تنمية بديلة، واقع المساعدات - أفريقيا، المساحات البديلة للمواطنين، حباري جمهورية الكونغو الديمقراطية، SOFA، Association Nigérienne des Cons، مركز بناء السلام والديمقراطية في ليبيريا، مؤسسة موظف المحيط، مؤسسة تنمية الشباب الصومالي، شباب ونساء من أجل السلام والتنمية المستدامة، حل التربة، نداء العدالة، مركز الحوكمة البيئية، Green Mentors، Just Clean It Limited، المرشدون الخضر، منظمة أوتاد لمكافحة الفساد، OISCA International South India، مؤسسة جما الأطفال، منظمة المزاطنين للمناصرة والتكيف،جمعية كيكاندوا البيئية، الأمل للإنسانية الدولية، OVDDHMO، المنتدى العالمي للسياسات، Glocal Private Limited، لنبني العالم معًا، أفريقيا الأمل، مشروع إعادة تجدد الأرض في سيراليون، شبكة يالي، GARED، الشبكة الوطنية لحماية الأسرة، شبكة التعاون الأمازوني REDCAM الشبكة العالمية للمجتمعات المحلية حول التنوع البيولوجي، مؤسسة التعليم للسجناء، BeMORE Global Project Limited، شبكة المناصرة لمكافحة الهجرة غير النظامية، شبكة تعليم الشباب من الأقران، شبكة المرأة الإفريقية للتنمية والتواصل، جمعية العمل لحماية حقوق الأطفال، مؤسسة الفريق التطوعي للعمل الإنساني، The Dutch Organization for Inclusive Nurtured Growth ''DOING" Parents Forum، مبادرة فخر الأمهات والتنمية، جمعية التنمية الزراعية والتعليمية والصحية في مانونو، إزرع!، المجلس الوطني للشباب في مالي، مؤسسة نساء ضد العنف والاستغلال، الدعم للنساء في الزراعة والبيئة، منظمة تحسين مجتمعك، الجامعة لدراسات التنمية، جمعية التضامن من خلال العمل الإنساني الضروري، جامعة تافتس، Masimanyane Women's Rights International، مؤسسة راحة، جمعية التعاون للتنمية الدولية، منظمة البدائل الإنمائية للمرأة في عهد جديد، جمعية أسماء للتنمية، الوكالة البوركينابية لإنعاش الاستثمارات، مبادرة بناء العقول لتنمية الشباب، Centre Amadou Hampaté Ba، منظمة الشباب الناشطين في غينيا، Southern Africa Embrace Foundation، جمعية سوماك، جمعية مكافحة العنف الجنسي ودعم تعزيز التنمية المستدامة، شبكة نجاد للمرأة، البرنامج الخارجي لأوروبا مع أفريقيا، تمكين المرأة الأفريقية من الشعوب الأصلية، آرتي-ماجنا الدولية، Ngo Ecosoc Unesu، الجمعية السنغالية لتعزيز الطاقة المتجددة "كوكي إنيرجي"، ONG MMM، تحالف غرب إفريقيا لحقوق الشعوب الأصلية، مركز المساعدة في البدائل المحلية للتنمية، منظمة نداء التنمية السودانية، معهد الدبلوماسية العامة، Kurram Welfare Home، الوكالة البوركينابية للاستثمار، الشباب والنساء من أجل السلام والتنمية المستدامة، PVBLIC Foundation، جمعية الأشخاص الملتزمين بتعزيز ريادة الأعمال والتنمية المستدامة، منظمة تمكين المجتمع من أجل التقدم، OUI CARRY، SBGAZ، مبادة أصحاب القلوب الطيبة، Queens world network/Church of God mission intl، جمعية أسماء، مبادرة فتحي، جمعية تمكين الشباب للمستقبل، التحالف العالمي لطبقات الحماية الاجتماعية، ENDA، إتحاد التجارة الإفريقي، اتحاد التجارة الإفريقي، حركة الشعوب الآسيوية للديون والتنمية، التحالف الإفريقي من أجل السيادة الغذائية، شبكة المحيط الهادئ حول العولمة، GATJ، تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير، Spectra, أصدقاء الأرض، ماليزيا،منتدى السياسات العالمي، أوروبا, Latindadd, جراوندسويل انترناشيونال, معهد الزراعة والسياسة التجارية، الاتحاد الفيدرالي العالمي لنقابات العمال، الحرب على الفقر، حركة الشعوب الآسيوية للديون والتنمية،الشبكة العالمية للشباب للتنوع البيولوجي، البرازيل، حركة صحة الشعوب، South Africa, شبكة التجارة الإفريقية، ETC Group

Organization & Participant Profiles

المصادر الروابط للمصادر ذات الصلة

مصادر الأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نموًا.

- تغطية الأمم المتحدة الإعلامية للمؤتمر الخامس
- موقع مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نموًا
- بوابة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نموًا.
- قائمة البلدان الأقل نموًا بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية / الطريق نحو مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نموًا
- الجدول الزمني لاجتماعات مكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى 2030
- الوثائق الرسمية لمكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن البلدان الأقل نموًا.
- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن البلدان الأقل نموًا لعام 2021
- الدراسة الشاملة للجنة السياسات الإنمائية التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حول تأثير جائحة كوفيد-19 على فئة البلدان الأقل نموًا (2021)
- سجل الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة من البلدان الأقل نموًا
- مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا البلدان الأقل نمواً "حالة العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأقل نمواً"
- خطة عمل أديس أبابا
- قائمة أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

تحضيرات منظمات المجتمع المدني للمؤتمر الخامس المعني بالبلدان الأقل نموًا

- **برنامج عمل الدوحة لصالح البلدان الأقل نموًا (DPoA)**
- **موجز برنامج عمل الدوحة لصالح البلدان الأقل نموًا.**
- المؤتمر الخامس للبلدان الأقل نموًا: المشاورة الافتراضية الأولى مع ممثلي المجتمع المدني
- المؤتمر الخامس للبلدان الأقل نموًا: المشاورة الإفتراضية الثانية مع ممثلي المجتمع المدني
- مشاورات المؤتمر الخامس للبلدان الأقل نموًا: اقتباسات من منظمات المجتمع المدني
- الجلسة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الخامس للبلدان الأقل نموًا

من الأمم المتحدة

- الإعلان الوزاري للبلدان الأقل نموًا - أيلول/سبتمبر 2022
- برنامج عمل الدوحة كمسرّع لتنفيذ خطة عام 2030- حدث خاص رفيع المستوى للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) (UN WebTV)
- خطة مشتركة: الموجزات السياساتية للأمين العام

ما بعد المنتدى الخامس للبلدان الأقل نموًا

أحداث الأمم المتحدة الرفيعة المستوى القادمة

- المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة (3-4 أيار/مايو 2023)
- الجدول الزمني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة (تموز - يوليو 2023)
- مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024 (أيلول/سبتمبر 2024)

أحداث الأمم المتحدة السابقة ذات الصلة لعام 2022 (روابط Webcast)

- إحاطة الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأدلة المستندة إلى العلم لدعم الحلول المستدامة (7 شباط/فبراير)
- الدورة السابعة والستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (6-17 آذار/مارس)
- منتدى التعاون الإنمائي (14-15 آذار/مارس)
- مؤتمر الأمم المتحدة للمياه (22-24 آذار/مارس)
- اجتماع خاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية (31 آذار/مارس)
- الدورة السابعة لآلية خبراء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية (3-5 نيسان/أبريل)
- لقاء مفتوح بين المجتمع المدني ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة (20 نيسان/أبريل)
- منتدى تمويل التنمية (17 نيسان/أبريل)

مسؤولو الأمم المتحدة الذين شاركوا في منتدى المجتمع المدني

اضغط على الصور للولوج إلى السير الذاتية الرسمية في الأمم المتحدة أو الوكالات الأخرى

رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام
كورتيناي راترأي

رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
لاشيزارا ستويفا

رئيس الدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة
تشابا كوروشي

الممثلة السامية (OHRLLS)
رباب فاطمة

نائبة الأمين العام
أمينة ج. محمد

مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
دييجو فالاداريس

رئيس فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (UNCTAD)
توربيورن فريدريكسون

مدير قسم أفريقيا، والبلدان الأقل نمواً (الأونكتاد)
بول أكيومي

المستشارة الخاصة للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا
كريستينا دوارتي

مساهمة منتدى منظمات المجتمع المدني

Final Civil Society Statement البيان الأخير للمجتمع المدني

"أود أن أعرب عن امتناني العميق للمنظمات في المجموعة الأساسية لدورهم المهم في تنظيم منتدى منظمات المجتمع المدني. لقد قمتم بعمل رائع من ما سمعته وشعرت به ورأيته خلال الأيام الخمسة الماضية من خلال حشدكم لمنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم هنا".

... هذا وقد اضطلعت على بيانكم الأخير، الذي يبدو جيدًا ولكنه يحتاج إلى تلخيص قبل نشره، ويمكن أن تُرفق النسخة الطويلة كجزء من التقرير. شكراً جزيلاً. إن جهودكم الدؤوبة في حشد المجتمع المدني والمنظمات من جميع أنحاء العالم للحضور إلى الدوحة قد أتت بثمار ضخمة ".

- الممثلة السامية للأمين العام رباب فاطمة، للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

الإفتتاح الرسمي الرفيع المستوى لمنتدى منظمات المجتمع المدني في المؤتمر الخامس للبلدان الأقل نموًا –استعراض المشهد العام

بالتعاون مع مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، جمع منتدى المجتمع المدني مشاركين من أنحاء العالم، لا سيما من البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية الأخرى. ساعد هذا التبادل، إلى جانب المشاركة الهادفة لصانعي القرار من الحكومات ومختلف العمليات المتعددة الأطراف، في بناء الدعم وتعزيز الالتزام بالتنمية المستدامة للبلدان الأقل نموًا.

بدأ الافتتاح الرفيع المستوى مع متحدثة من منظمات المجتمع المدني جاين نالونغا التي شرحت الوضع المأساوي للبلدان الأقل نموًا. وقد أعرب كل من رئيس الدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة تشابا كوروشي والممثلة السامية للأمم المتحدة رباب فاطمة عن دعمهم للبلدان الأقل نموًا، وعن أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة للبلدان الأقل نموًا، بما يتماشى مع برنامج عمل الدوحة لصالح البلدان الأقل نموًا وخطة عام 2030. قام منظمو الجلسات العامة بإعداد المشهد للأسبوع القادم من المناقشات في المجالات المواضيعية الخاصة بكل منهم.

اقرأ ملخصًا لعروض منظمات المجتمع المدني التي قدمتها جيتا سين

الميسرون: روبيرون بيسيو (الراصد الاجتماعي)، يوديت كيبيدي (إزرع!)
المتحدثون: رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة تشابا كوروشي، وزير دولة قطر للشؤون الخارجية سلطان بن سعد المريخي، الممثلة السامية للأمم المتحدة رباب فاطمة (مكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية)، جاين نالونغا (مبادرة الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا للمعلومات والمفاوضات التجارية، أوغندا)

الجلسة العامة 1
تقييم: الأزمات والتحديات المتعددة أمام البلدان الأقل نموًا

- لقد وقعت **البلدان الأقل الإفريقية نموًا** في 3 مفارقات: أفريقيا غنية بالموارد المالية ولكنها تتوسل لتخفيف عبء الديون؛ أفريقيا لديها أي مصدر للطاقة يمكن للمرء أن يتخيله، لكنها قارة مظلمة. أفريقيا غنية بالنظام الزراعي، لكنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي. إن أفريقيا لا تتحكم في تدفقاتها الاقتصادية والمالية. عندما لا تتحكم فيها، فإن أي صدمة خارجية تدفعك إلى أزمة سيولة، ما يشير إلى انعدام المسؤولية.
- يعود السبب والمحرك الأساسي وراء هذه الأزمات إلى الطبيعة غير العادلة التي تعتريها الكثير من الشوائب للنظام المالي الدولي. نحن بحاجة للنظر في منظور المدينين. يمثل الدين مشكلة عندما يقوّض القدرة على تقديم الخدمات الأساسية وضمان **حقوق الإنسان**. هناك أيضًا الحاجة إلى الطعن في التدابير غير الكافية لتخفيف عبء الديون المقدمة من قبل المقرضين.
- تبني البلدان **قدراتها الخاصة** لإنتاج السلع والخدمات والتجارة فيما بينها. تمتلك إفريقيا/ البلدان الأقل نموًا معظم المعادن اللازمة للتحول الأخضر إلا أنها تحتاج إلى بنى تحتية للاستفادة من هذه الموارد.
- تدرك العديد من البلدان الأفريقية، صغيرة كانت أم كبيرة، أنها بحاجة إلى التغلب على إرث **الاستعمار**، وتحويل الهيكل الذي ورثته.

- إن **المساواة بين الجنسين** ليست بقضية صغيرة، بل أنها قضية إقتصاد كلي. إن نمط الحياة في الشمال العالمي يقود العالم نحو الإنقراض، حيث تعاني النساء من الجنوب العالمي، والبلدان الأقل نموًا، الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومجتمعات السكان الأصليين من أقسى التأثيرات.
- **الرأسمالية الخضراء** ليست الحل لمشكلة المناخ أو أزمة التنوع البيولوجي التي نواجهها اليوم. من تطبيع **عدم استقرار العمال** إلى سرقة البيانات من البلدان الفقيرة. إن القوة الهائلة **للشركات** والدعم الذي تتلقاه من الحكومات يقوّض حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية للفئات الأكثر حرمانًا. ثروة فاحشة، وردود فعل عنيفة ضد العدالة الاجتماعية والجندرية. تأتي منظمات المجتمع المدني في الخطوط الأمامية، ليس فقط للتحليلات البشرية والإنسانية، ولكن أيضًا للاستجابات العملية.

الميسّرة: جيتا سين (منظمة البدائل الإنمائية للمرأة في عهد جديد)
المتحدثون: كريستينا دوارتي (المستشارة الخاصة للأمم المتحدة لشؤون إفريقيا) بول أكيومي، مدير قسم أفريقيا، والبلدان الأقل نمواً (الأونكتاد)، Cheikh Tidiane Dieye (ENDA-CACID, Senegal)، تيتي هورميكو (شبكة التجارة الأفريقية، غانا)، ليدي ناكبل (حركة الشعوب الآسيوية للديون والتنمية)، إيميليا رييس (Equidad de Genero & Women's Working Group on FfD, México)، برايت ثامي فيري (التحالف من أجل السيادة الغذائية في إفريقيا، مالاوي)

المزيد من الجلسة العامة 1

"هناك حاجة لتغيير المنظومة. وهناك نقطة بداية حاسمة، إذا وافق الجميع على تغيير النموذج - العقلية. نحن بحاجة إلى التحول من إدارة الفقر إلى إدارة التنمية، فهما أمران مختلفان.

من وجهة نظر صناع السياسات، يختلف محتوى وتصميم إدارة الفقر عن إدارة التنمية. وهنا نقطة بداية ثانية، إذا كنت تريد أن تؤمن بالتنمية المستدامة في حالة أفريقيا، فيجب التعامل مع التمويل المستدام أولًا، لأنه شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة".

- كريستينا دوارتي، المستشارة الخاصة للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا

الجلسة العامة 2

برنامج عمل الدوحة لصالح البلدان الأقل نموًا: رسائل رئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

- إن برنامج عمل الدوحة لصالح البلدان الأقل نموًا هو خارطة الطريق لهذه البلدان. لذا يجب تحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة وأهداف التنمية المستدامة.
- إن **النظام المتعدد الأطراف** مفكك، منعزل ومتناقض، لذا يجب على منظمات المجتمع المدني أن تتبع وتكون ناشطة عبر مختلف الأدوات.
- هناك تراجع في **المسؤوليات التاريخية، مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة، المعاملة الخاصة والمتميزة** في جميع المجالات.
- هناك العديد من الحواجز الهيكلية. إن ضيق الحيز السياسي والمالي يؤثر على البلدان الأقل نموًا بشدة.
- تستخدم حلول الشركات المرأة كرمز وتتحكم باللغة. **الغسيل الوردي** للشركات. "السياسات الخارجية النسوية" السطحية.
- لطالما كانت التنمية الحقيقية بقيادة الدولة، إلا أنه يُطلب من الدول النامية أن تتركها للسوق، وبالتالي "ركل السلم بعيدًا "كما قال جون تشانغ.
- معالجة **القضايا الهيكلية** في الأمم المتحدة، على النحو المعروض في مسار **تمويل التنمية (FfD)**، والذي يقاوم حصر التنمية بالتمويل.
- لا تحرز أهداف التنمية المستدامة أي تقدم. هناك حاجة إلى المزيد من تمويل مبني على المنح، وليس على القروض العامة والخاصة التي تدفع الجنوب العالمي إلى المزيد من الديون.

- قد تساهم **الرقمنة** السريعة في زيادة عدم المساواة وخلق مشاكل إضافية.
- إن نموذج السوق لم يوفر إمكانية الإتصال الإلكتروني في البلدان الأقل نموًا. فنظم التواصل التكنولوجية القديمة لا تعمل. كما أن البيانات العامة هي مورد وطني سيادي.
- البيانات الضخمة والطائرات بدون طيّار هي الحلول المقترحة لحل مشكلة **انعدام الأمن الغذائي**، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج على حساب الغابات والمسطحات المائية. البديل هو **الإيكولوجيا الزراعية** ومقاربة النظم الغذائية.
- هناك حاجة إلى تمويل وإدارة السلع العامة الرقمية ، وفرض ضرائب فعالة على نقل البيانات عبر الوطنية، والتخلص من نموذج الملكية الفكرية.

الميسرة: شي يوكي لينغ (شبكة العالم الثالث)
المتحدثون: السفيرة لاشيزارا ستويفا (رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة)، مليون بالي (التحالف الإفريقي من أجل السيادة الغذائية، إثيوبيا)، مورين بينجولي (شبكة المحيط الهادئ حول العولمة)، ديريجي اليمايهو (GATJ)، ماريا غراسييلا كويرفو (منظمة البدائل الإنمائية للمرأة في عهد جديد، الجمهورية الدومينيكية) أنيتا غورومورثي (تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير), شانتال أوموهوزا.

المزيد من الجلسة العامة 2

"لقد تم تخصيص هذا العام للتحضير للمدخلات والنواتج الموضوعية لما يسمى بالإعلان السياسي، الذي سيتم اعتماده على مستوى القمة في أيلول/سبتمبر.

ننظر إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليو كاجتماع سابق للقمة هذا العام. لذا فقد عقدنا منتدى الشراكة، وسنعقد منتدى تمويل التنمية، ومنتدى الشباب، ومنتدى العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد تم تخصيص قسم التنسيق والقسم الإنساني وقسم الأنشطة العملياتية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة.

يلعب المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في جميع المنتديات والاقسام، فلا يمكن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل الدوحة دون مشاركة جميع أصحاب المصلحة، أي جميعكم. يجب أن تكونوا طموحين للمضي قدمًا بقوة، لأن أهداف التنمية المستدامة ملك للجميع، وهي مقاربة مجتمع بأسره، وينطبق الشيء نفسه على برنامج عمل الدوحة. هناك العديد من أوجه التآزر بين الاثنين، ولا يمكن تنفيذ واحدة دون الأخرى".

- لاشيزارا ستويفا، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

*Ali Mazrui, Kenyan-American academic, quoted by Dereje Alemayehu (GATJ)

طاولة مستديرة: المساواة في التعددية – السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

- إن نمط الاستهلاك في الشمال العالمي غير مستدام. تعني العدالة المناخية تحولات جذرية، ومشاركة عادلة في الأعباء، وجعل الغذاء والطاقة حقًا للجميع.
- يشير إعلان **الحق في التنمية** لعام 1986 أن لكل إنسان ولجميع الشعوب الحق في المشاركة والإسهام والتمتع بالتنمية، لا الاقتصادية فحسب بل الثقافية والسياسية والإجتماعية أيضًا. وفي تعريفها للتنمية، فهي تعني التنمية التي تقوم على المشاركة النشطة والحرة والهادفة.

ميسّر الجلسة: كورتيناي راتراي (رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة)
المتحدثون: مينا رمان (أصدقاء الأرض، ماليزيا)، جيتا سين (منظمة البدائل الإنمائية للمرأة في عهد جديد)، مليون بالي (التحالف الإفريقي من أجل السيادة الغذائية، إثيوبيا)، كومي سمويل (منظمة البدائل الإنمائية للمرأة في عهد جديد، سريلنكا)، ديبورا جايمس (العالم ليس للبيع)، أسعد رحمان (الحرب على الفقر)، دييجو فالاداريس (مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان)

- **إن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست عملًا خيريًا**، بل إنها متعلقة بتاريخ الإستعمار والإعتماد على السلع، فالمؤسسات العالمية لا تخدم البلدان الأقل نمواً، بل أسيادها الاستعماريين السابقين.
- "إن النظام القائم على القواعد المتعددة الأطراف" هو نظام مزور مؤسسيًا. مؤسسات بريتون وودز تتبع مقاربة "دولار واحد، صوت واحد". تحدّ منظمة التجارة العالمية، المصممة لتكون أكثر إنصافا، من حيّز السياسات ولا يمكنها تحقيق التنمية.
- وضع القادة الإفريقيين الزراعة الإفريقية كأولوية. أنشأت مؤسسة غيتس وروكفيلر تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا لدعمها، لكن 80٪ من الأموال بقيت في الشمال العالمي.
- على صندوق النقد الدولي أن يتبع مقاربة قائمة على حقوق الإنسان. إن مجموعة التدابير البنك الدولي لتخفيف عبء الديون الصغيرة المليئة بالشروط.
- الاتفاقيات التجارية لا تتعلق أساسًا بالتجارة؛ يفضلون الشركات العالمية ويفرطون في حماية الملكية الفكرية، مما يؤدي إلى زيادة الاحتكارات، بما في ذلك شركات الأدوية الكبرى.
- بين عامي 1990 و 2015، بلغ إجمالي التدفقات المالية من الجنوب العالمي إلى الشمال 242 تريليون دولار. هذا وقد فشل الشمال العالمي بالوفاء بوعود عام 2009 بتقديم 100 مليار دولار سنويًا من تمويل العمل المناخي في الجنوب العالمي.

المزيد من الطاولة المستديرة

" لم يفِ الشمال العالمي بالتزاماته. كان من المفترض أن تحصل البلدان الأقل نمواً من البلدان المتقدمة على 0.15 إلى 0.2٪ من دخلها القومي الإجمالي. هذا التعهد لم يحدث أبدًا. وفي مؤتمر كوبنهاغن لعام 2009، كان من المفترض أن تحصل البلدان على 100 مليار دولار سنويًا. لم يحدث ذلك أيضًا.

لذلك، يجب علينا القيام بإعادة هيكلة النظام بأكمله، وقد دعا الأمين العام إلى **إصلاح الهيكل المالي الدولي**، الذي لم يتم إنشاؤه لصالح البلدان النامية، وحين لم تكن الدول المتطورة موجودة أصلًا. لذلك نحن نحاول إصلاح مشكلتنا الحالية على أساس بنية قديمة عفا عليها الزمن".

- كورتيناي راتراي، رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة

الجلسة العامة 3: الهيكل المالي وإصلاحات السياسة العامة
فرص حاسمة للبلدان الأقل نموًا

- **قواعد الضرائب الدولية:** في معظم الحالات، تصب في منفعة البلدان الأصلية للشركات، وليس تلك البلدان التي يتم فيها تحقيق معظم الأرباح.
- تريد **منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي** أن تكون صانعة القواعد والمعايير. فهي تحافظ على قوانين وممارسات تم طرحها في أوائل العشرينات من القرن الماضي.
- **منابر غير ديمقراطية:** يهيمن المقرضون على المنتديات الحالية حيث يتم التفاوض على الديون، وهي حكومات الشمال العالمي والمؤسسات المالية متعددة الأطراف.
- يتطلب التركيز على التدفقات المالية غير المشروعة والعدالة الضريبية نسيان **منطق المساعدات الإنمائية.** لا يتعلق الأمر بمؤسسة خيرية أو زيادة المساعدة أو ما يعادلها. **يتعلق الأمر بالاعتراف بالحقوق.** لكل دولة الحق في فرض ضرائب على الأرباح الناتجة عن اقتصادها والحفاظ على الموارد التي تمتلكها.

- **التمويل الخاص** غير متوفر لأقل الدول نموًا بشروط ميسورة بينما تدفع الدول الغنية أسعار فائدة تتراوح بين 1 و 2٪.
- ارتفعت **تكلفة خدمة الدين** إلى أكثر من 20٪ من الإيرادات. حيث أن الاقتراض الجديد لم يعد يمول الاستثمارات الجديدة بل الديون القديمة - أي فخ الديون.
- حققت 5 من 24 دولة مانحة من التزاماتها **بالمساعدة الإنمائية الرسمية** للبلدان الأقل نموًا. حيث يتم تحديد المساعدات بشكل متزايد بالإستناد إلى الاعتبارات الجيوسياسية.
- **الهيكل المالي الدولي:** تهميش البلدان الأقل نمواً في المؤسسات التي ترصد وتنظم وتحدد السياسات والقروض.
- في الواقع، يدين الشمال العالمي للجنوب **بدين اجتماعي واقتصادي وبيئي** ضخم. تاريخيًا، منذ زمن الاستعمار وحتى يومنا هذا، هناك 2 تريليون دولار من التحويلات المالية من الجنوب إلى الشمال.
- تأتي غالبية **المساعدات** اليوم على شكل **قروض** - حلول قائمة على السوق الخاصة تمر عبر كيانات أو مركبات خاصة، ما يقوض فكرة المساعدة ومسؤولية الحكومات الشمالية.
- قدمت الدول ذات الدخل المنخفض المدرجة في مجموعة الـ 77، بقيادة **المجموعة الأفريقية** في الأمم المتحدة، قرارًا يجلب المفاوضات الضريبية إلى الأمم المتحدة.

ميسّرة الجلسة:إيميليا رييس (Equidad de Genero & Women's Working Group on FfD, México)
المتحدّثون/ بودو إلميرس (منتدى السياسات العالمي، أوروبا)، جاين نالونغا (SEATINI)، ليدي ناكبل (حركة الشعوب الآسيوية للديون والتنمية)، جيسون براغانزا (afrodad)، فيتاليس ميجا (واقع المساعدات، أفريقيا)، رودولفو بيجارانو (شبكة أمريكا اللاتينية المعنية بالتنمية والديون والحقوق)، ديريجي اليمايهو (GATJ)، ستيفانو براتو (جمعية التنمية الدولية)

المزيد من الجلسة العامة 3

"يعود جزء من مشكلة استمرار هذا النظام المالي والاقتصادي العالمي إلى فشل حكوماتنا في توجيهنا في اتجاه آخر. فالمشكلة ليست مجرد فساد، بل نوع السياسات والبرامج والتوجه الاقتصادي الذي تواصل حكوماتنا في البلدان النامية ترسيخه، والذي يقيّدنا في هذا النظام الاقتصادي العالمي.

ولكن ينبغي ألا يتم توجيه معظم جهودنا نحو مواجهة حكوماتنا، وإلا فلن يكون لديهم الإرادة السياسية للمطالبة بإلغائها، ومواجهة الدائنين والمقرّضين، ولن يقوموا بتوجيه اقتصاداتنا في اتجاه مختلف، لأن العالم حاليًا يستنزف اقتصاداتنا ويؤدي ذلك إلى الاعتماد المستمر على الاقتراض.

يجب ألا ننسى أن جزءًا من جهودنا يجب أن يتجه نحو **النظام المالي والاقتصادي الدولي**، لأنه يحتجزنا في حالة المديونية، ويقوم بإقراض بلداننا كوسيلة رئيسية للتعامل مع أي أزمة نواجهها. إن **الإقراض** متناقض للغاية عندما يتحدثون عنه، حيث يتحدثون عن إقراض الجنوب العالمي والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية كوسيلة للمساعدة. ولكن في الواقع، فإن الإقراض هو شكلٌ من **توليد الأرباح**، وسحب الثروة من اقتصاداتنا حيث ندفع بأشكال مختلفة، حتى في الإقراض الميسّر، والذي من المفترض أن تكون فائدته بين 0 إلى 2% ومدفوعة على مدى فترات استحقاقات طويلة تصل إلى 30 عامًا.

إن الفوائد التي يحصلون عليها ليست أساسًا من الفوائد، وإنما من السياسات الاقتصادية التي تفرض مقابل تلك القروض، لأنها تضمن استمرار النخب في الشركات الكبيرة بالاستفادة من اقتصاداتنا. لذا علينا التأكد من أنها تتحرك بعيدًا عن تلك الاتجاهات."

- ليدي ناكبيل، حركة الشعوب الآسيوية للديون والتنمية ***(APMDD)***

الجلسة العامة 4 : النظم الغذائية والإيكولوجيا الزراعية – أهداف متعددة للبلدان الأقل نموا

- نحن في وسط **أزمة ديون سيادية**: فقدت البلدان الأفقر 35% من تكاليف خدمة الديون في عام 2022. يجب أن تأتي الإجراءات المطلوبة على نطاق غير مسبوق وتتناول العوامل الهيكلية الكامنة وراء الديون. غالبًا ما يتم تجاهل دور الأنظمة الغذائية غير المستدامة وغير العادلة في زيادة الديون والجوع.
- يعتبر الاعتماد على الاستيراد، والتدفقات المالية من الصناعات الاستخراجية، ودورات الإنتعاش والانكماش للسلع، وأنظمة الغذاء المعرضة للمخاطر المناخية من العوامل التي تخِل بالاستقرار المالي لأفقر البلدان في العالم.
- 77 بلداً من البلدان النامية هي الآن **مستورد صافٍ للغذاء**، وزاد اعتماد إفريقيا على الواردات الغذائية ثلاثة أضعاف في العقود الأخيرة. وهذا يترك البلدان عرضة لارتفاع أسعار الغذاء مثلما حدث في عام 2022 ويتطلب منها كسب الدولارات من خلال تصدير المحاصيل للاستمرار في استيراد المواد الغذائية الأساسية والضروريات الأخرى. وفيما ارتفعت الأسعار في عام 2022، أنفقت البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مبلغًا إضافيًا قدره 4.8 مليار دولار على الواردات الغذائية مع تلقيها كمية أقل من الغذاء بشكل عام.
- يجب أن يترافق **تخفيف عبء الديون** مع تحويل النظم الغذائية وبناء القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والصدمات الأخرى. في البلدان الأقل نمواً، تتجاوز خدمة الديون النفقات الاجتماعية الأساسية (مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) بنسبة 125%.

- يمكن للبلدان ذات الدخل المنخفض، من خلال الانتقال من الزراعة الكثيفة الموجهة للتصدير إلى نظم غذائية زراعية إيكولوجية متنوعة، تخفيف اعتماداتها على الغذاء والأسمدة والطاقة. أصبح من الواضح بشدة أن إيكولوجيا الزراعة قادرة على توفير مسار نحو الأمن الغذائي والاستدامة والتكيف في مواجهة جائحة كوفيد-19 والصدمات المناخية.
- ليس صغار المزارعين من يدمرون البيئة، بل **الزراعة الصناعية**.
- تتيح المعرفة التقليدية إنتاجًا للأغذية يراعي ثقافة الاعتراف بدور المرأة في هذا الإنتاج.
- **البذور** قضية ثقافيّة. تعد البذور أداة للمرأة للسيطرة على دورة الإنتاج في المجتمع الزراعي، وهي مفتاح لتمكينها - فهي التي تحتفظ بالبذور وتعيد تجديدها وتقوم بإدارة الأسرى المعيشية. يعتمد النظام الإنتاجي الزراعي بأكمله على مركزية دور المرأة.

ميسّر الجلسة: مليون بيلي (التحالف من أجل السيادة الغذائية)
المتحدثون: كانتاف بابتيست (جراوندسويل انترناشيونال)، فريدة أختر (UBINIG، بنجلاديش)، رحمة نمجاندا (شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء، أوغندا)، صوفيا ميرفي (معهد الزراعة والسياسة التجارية)، ستيفانو براتو (SID)

المزيد من الجلسة العامة 4

يمكنك أيضًا النظر إلى قصة تحتوي على **الامل**. قصة عن زيادة العرض لا تقليله، خاصة في هذه البلدان النامية التي لم تعتمد بعد بشكل كبير على الأسمدة الكيميائية، والتي لا تزال تعتمد على نظم بذور المزارعين وتعتمد على بعضها البعض لدعم هذا التنوع حيث تكون البذور متكيفة مع الظروف التي يعمل فيها الناس.

إحدى المعايير التي تحدد البلدان كـ "أقل تطورًا" هي مدى اعتمادها على الزراعة، والذي يُنظر إليه على أنه ضعف لا قوة. جزء من **فلسفة إيكولوجيا الزراعة وسيادة الغذاء** هو دحض الادعاءات والقول بأن هناك أشياء أخرى نرغب فيها من اقتصادنا غير الناتج المحلي الإجمالي، ونحصل على تلك الأشياء من أنظمة غذائية حيوية وصحية."

- صوفيا ميرفي، معهد الزراعة والسياسة التجارية

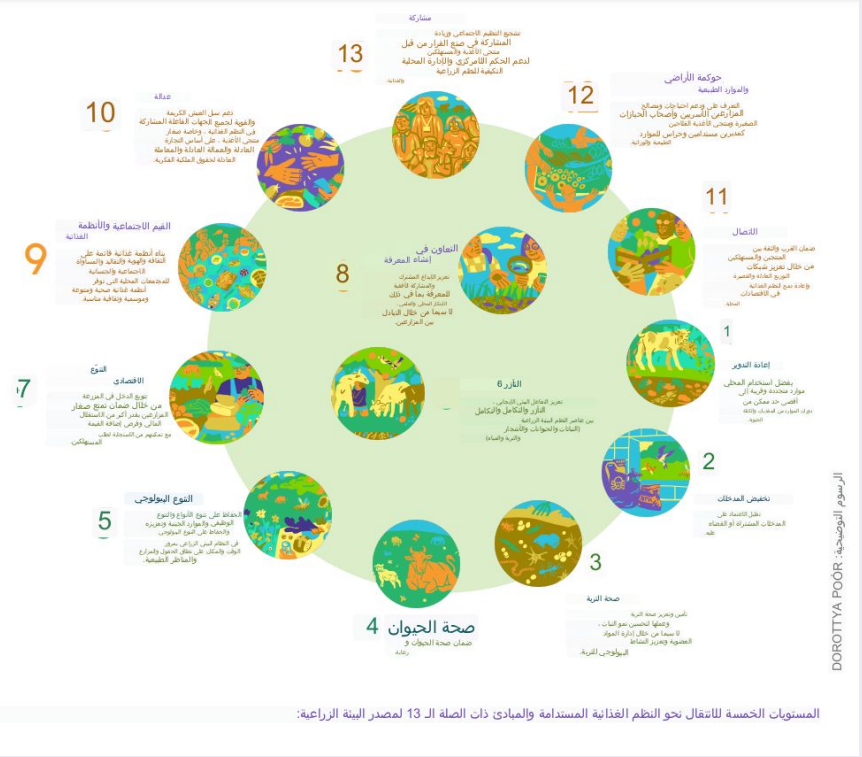

المستويات الخمسة للانتقال نحو النظم الغذائية المستدامة والمبادئ ذات الصلة الـ 13 لمصدر البيئة الزراعية:

الموارد من الجلسة:

- تقرير فريق الخبراء الدولي المعني بالنظم الغذائية المستدامة الخاص حول الديون وأزمة الغذاء
- الزراعة الإيكولوجية في هايتي: حلاً لأزمة الفقر
- 13 مبدأ للزراعة الإيكولوجية
- مقالة معهد الزراعة والسياسة التجارية للمنتدى الخامس بشأن البلدان الأقل نموًا LDC5

الجلسة العامة 5: البلدان الأقل نمواً والعمل – القطاع غير الرسمي والرعاية والهجرة

- يرتبط العمل اللائق ارتباطًا وثيقًا بالنمو الاقتصادي. **فالآثار الاجتماعية والاقتصادية** للتجارة و**سياسات التجارة** تعتمد على الهيكل والأسواق والمؤسسات المندمجة فيها.
- تقسيم جنساني للعمل **غير المدفوع بشكل غير متكافئ**: تواجه النساء عبئًا مزدوجًا من المشاركة في العمل المدفوع وغير المدفوع؛ عالميًا، تقدم النساء أكثر من 75٪ من إجمالي ساعات العمل غير المدفوعة.
- تحتاج السياسات التنموية إلى وضع مجتمع الرعاية في مركز جدول أعمال صنع السياسات.
- بعض التدابير والآليات المؤقتة **للحماية الاجتماعية** التي تم توفيرها للعمال غير الرسميين كانت على شكل شبكات أمان اجتماعية أساسية خلال الأزمة الصحية.
- عمل النساء و**عمل الرعاية والتكاثر الإجتماعي** غير مرئي ومستهان به، كما لو أن العمل الرعائي التي تقوم به النساء لا يمكن أن يكون جزءًا من أي تحول هيكلي أو مشروع تصنيع.
- يمكن للتحول الهيكلي أن يحصل مع وجود الرعاية: 1) من خلال "تحقيق مكاسب مالية"، أي دفع أجور مناسبة لعمال في الرعاية؛ و 2) وأن يكون الاقتصاد الرعائي الهدف للتحول الهيكلي.
- يجب ألا يُعتبر العمل الرعائي كشيء يحدث في المنزل، بل **كمجتمع من العاملين في مجال الرعاية يسهمون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

- معظم الاقتصادات في إفريقيا (72٪ من البلدان الأقل نموًا) هي اقتصادات غير منظمة، حيث سجلت أوغندا النسبة الأعلى بـ94٪.
- القطاع غير النظامي لا يعني الفقر، و**التشريعات الرسمية** دون نظم ضريبية تدريجية مناسبة يمكن أن تزيد من مكامن الضعف.
- المعلمون والممرضون وغيرهم من "**العمال الأساسيين**" غالبًا ما لا يتم معاملتهم (أو دفع أجورهم) على هذا النحو.
- نحتاج إلى الانتقال من طرق الاعتراف الخيرية بعمل الرعاية إلى إطار قانوني.
- يجب أن يشمل نطاق العمل الرعائي الأوسع من تنمية الطفولة المبكرة: الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى وغيرهم. نحتاج إلى نظام شامل ومتناسق **يتم تمويله بشكل عام** وأن يكون متوفرًا بأسعار مقبولة.
- يجب أن تكون سياسات العمل الرعائي والحماية الاجتماعية جزءًا من التصدي لجميع القضايا الأخرى مثل أزمة المناخ والأمن والاقتصادات الكبرى. على الحلول أن تكون مستدامة ومنهجية؛ وللوصول إلى ذلك، يجب أن يتم تطبيع احتياجات الهجرة كجزء طبيعي من مجتمعنا الدولي.

ميسرة الجلسة: ماريا غراسيبلا كويرفو (منظمة البدائل الإنمائية للمرأة في عهد جديد)
المتحدثون: بول أكيومي، مدير قسم أفريقيا، والبلدان الأقل نمواً (الأونكتاد)، مارينا دورانو، مستشار في اقتصاد الرعاية والشراكة (الاتحاد العالمي للنقابات، اقتصاد الرعاية والحماية الاجتماعية)، شانتال أوموهوزا (SPECTRA)، جيتا سين (منظمة البدائل الإنمائية للمرأة في عهد جديد)

المزيد من الجلسة العامة 5

"يجب علينا التفكير في هذا الأمر كهيكل مالي محلي ودولي، ونسأل أنفسنا ما هو نوع الهيكل المالي الذي يسهل الرعاية والاهتمام؟

ما هو دور البنوك المركزية الأقوى في استراتيجية التصنيع؟ علينا أن نسأل أنفسنا عن **تخصيص الائتمانات والرقابة المصرفية والسياسة النقدية**. هذه الجوانب الثلاثة ضرورية لتشكيل من يحصل على الوصول إلى المال والتمويل. يجب إعادة تعريف سياسات تخصيص الائتمانات لتدفق المال إلى القطاع ذات الأولوية.

البنوك المركزية هي مؤسسات عامة. هذا الأموال هي أموالنا الضريبية. لذا كمؤسسات عامة، يجب أن تخدم هدفًا عامًا. وفي هذا المشروع للتحوّل الهيكلي، يمكن أن تكون الرعاية إحدى المشاريع ذات المنفعة العامة."

- مارينا دورانو، الاتحاد الفيدرالي العالمي لنقابات العمال

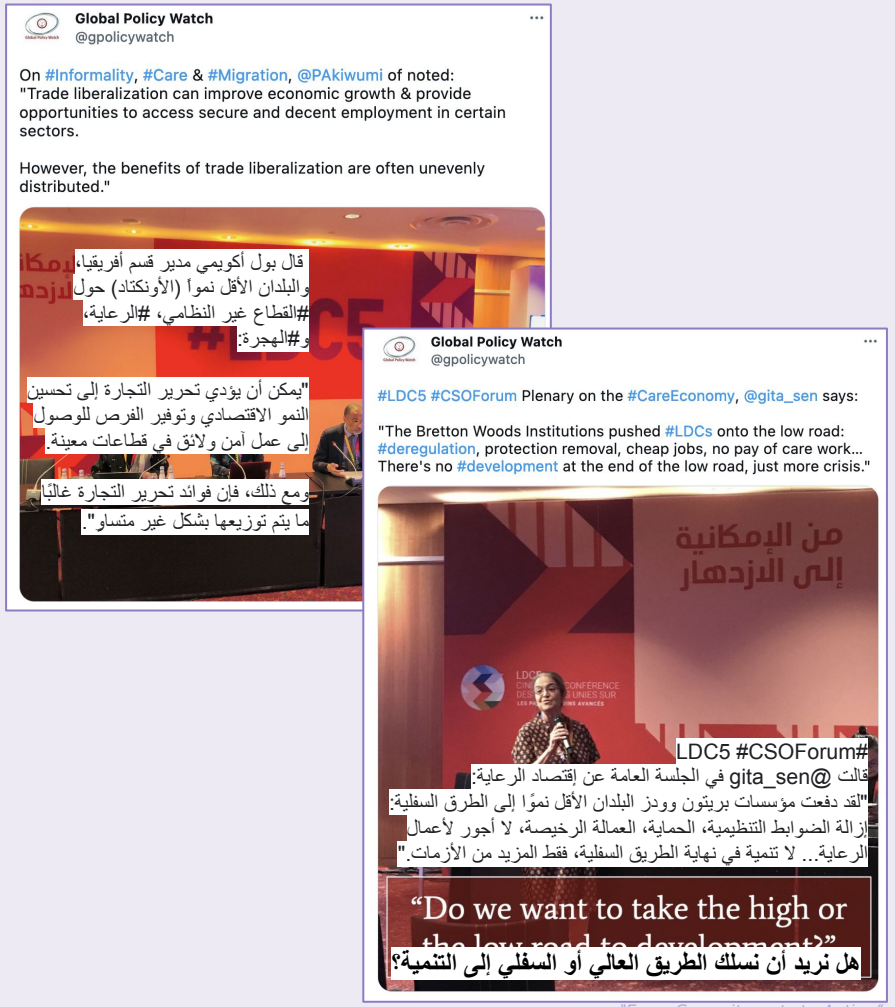

طاولة مستديرة:
ربط العدالة الاقتصادية والبيئية والجندرية

- يجب استخدام **مقاربة تقاطعي** لضمان وصول الجميع إلى حق الصحة.
- أطّرت **هيئات المعاهدات** الوصول إلى الصحة خلال الجائحة على أنها قضية حقوق الإنسان، ولكن يجب على الدول الأعضاء تجنب قمع الحقوق المضمونة في هذه الاتفاقيات أثناء مناقشة حالات الطوارئ التي تسبب قلقًا دوليًا.
- تم وضع **عدم المساواة بين الجنسين** في الأولوية خلال الجائحة. لكن أنظمتنا لا زالت نتاجًا للاستعمار، ما يعزز العنف الهيكلي.
- لا يتم إدماج المرأة في صناعة القوانين والسياسات ولكنها تتأثر مباشرة بها، مثل تدابير التقشف.
- تميل **النماذج** المصممة خارج بلداننا إلى "مقاربة مقاس واحد يناسب الجميع"، مما يُضعِفْ العمل السياسي مع المجتمع، والمرأة هي الأكثر تأثرًا.
- مشاكل سوء الإدارة والإفلات من العقاب والفساد متجذرة في البنية الاستعمارية للعنف.
- الرابط المفقود في هذه المحادثات هو كيفية توعية الأشخاص على المستوى المحلي بالقضايا السياسية من أجل توفير الدعم على المستوى الدولي.

- فكرة **الوصاية على الأراضي الخارجية**: عندما تقوم البلدان بالتقرير إلى لجنة سيداو **CEDAW** ، يجب أن يذكروا المسؤوليات الخارجية أيضًا. ما الذي يقوم به تعاونكم خارج البلاد؟ ماذا تفعل الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا؟ ماذا يعني ذلك بالنسبة للنساء في أفريقيا؟
- جزر المحيط الهادئ، واحدة من آخر المناطق التي تحتوي على مخزون صيد صحي (ولكنها مهددة بتغير المناخ)، تتحول من الإنتاج الأولي إلى تجهيز الأسماك وخلق المزيد من فرص العمل للنساء.
- يجب العمل على الحفاظ على القوى العاملة الماهرة في الصناعة التي توظف بشكل رئيسي النساء؛ تمكن جزر مارشال من إطلاق أول رحلة علمية تقودها النساء والتي يتم تمويلها من عائدات صناعة الأسماك.

الميسّرة: جيتا سين (منظمة البدائل الإنمائية للمرأة في عهد جديد)
المتحدّثون: مورين بنجويلي (شبكة المحيط الهادئ حول العولمة) ، كومي صموئيل (منظمة البدائل الإنمائية للمرأة في عهد جديد، ليزلي آن فوستر (Masimanyane Women's Rights International)

المزيد من الطاولة المستديرة

"يجب علينا معرفة كيفية استخدام كل هذه الأنظمة. يجب أن يكون للنساء دور في صنع القرار. لا يمكننا الاعتماد على حسن نية الرجال في الحكومة. يجب أن نعتمد على وكالتنا على أنفسنا و'معرفتنا' لتعزيز القوة الجماعية".

- ليسلي آن فوستر،

Masimanyane Women's Support Centre

الجلسة العامة 6:
صحة الكواكب وصحة الشعوب

- تُعتَبر البلدان الأقل نموا غنيّة بالموارد الطبيعية؛ ولكن بسبب **الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية،** والإنتاج غير المستدام والاستهلاك في الشمال العالمي، نجد أن البيئة تعاني والناس محاصرون فيها.
- قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إننا نتجه بوتيرة سريعة نحو أزمة مناخية.
- مبدأ **المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة (CbDR)** في اتفاق باريس هو أمر حاسم؛ هناك مسؤولية تاريخية للمسبّبين الأكبر بالانبعاثات، فهم مدينون بدين مناخي.
- **المساواة والعدالة:** على البلدان المتقدمة بالمساهمة الأكبر في خفض الانبعاثات أولاً.
- يشكل مجموع **ميزانية الكربون** 2956 جيجاتون من الكربون. وقد تخطينا 83٪ منها من خلال الانبعاثات المتراكمة. ما تبقى هو 500 جيجاتون للحد من ارتفاع درجة الحرارة، ونحن نبعث بمقدار 41 جيجاتون من الكربون كل عام. بحلول 10 إلى 12 سنة، ستنفذ هذه الميزانية، وسنتجاوز الحد المقرر لارتفاع حرارة الأرض البالغ 1.5 درجة.
- هناك **استيلاء للشركات على الطبيعة**؛ يجب أن نكون حذرين فيما يتعلق بالغسل الأخضر بواسطة مصطلحات مثل البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة و "صافي الانبعاثات الصفري".
- فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، هناك طغيان لخطاب الشمال العالمي على أصحاب الحق في صياغة هذا الخطاب - أي الجنوب العالمي والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. يجب العمل مع قطاع التعليم للتأثير على الشباب الذين يمتلكون الطاقة ولكن ليس لديهم القدرات، وإعادة صياغة السردية.

- نحن بحاجة إلى الابتعاد عن منطق الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية؛ إفريقيا بحاجة إلى التنمية بناءً على مواردها. تعترف رؤية التعدين الإفريقية بهذه التناقضات، ولكنها أيضًا تشرح كيفية إدماج واستخدام ميزتها التنافسية والنسبية لتحقيق تنميتها الخاصة. كما أنها لا تغفل عن مسؤوليتها في استخراج الموارد بشكل مسؤول، وتلبي الاحتياجات البيئية والاجتماعية، وتتحدث عن الشفافية والمساءلة (مثل تدفقات الأموال غير المشروعة)، وتعترف بالمنقبين الحرفيين وصغار المنقبين، ولا تغفل سبل عيش الأغلبية من الشعوب الأفريقية. **يجب استخدام موارد إفريقيا لتحسين وضعها.**
- المؤسسات المتعددة الأطراف مهمة جدًا في مجال الصحة؛ ولكن هناك تحديّات كبيرة في المنافسة على الحيز السياسي في تلك المؤسسات. هناك قصور في **الحوكمة** في هذا المجال.
- التحالفات والتنفيذ مهمان؛ كانت الكتلة الإفريقية ذات تأثير كبير بفوزها في إنتاج العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية.

الميسّرون: أسعد رحمان (الحرب على الفقر) وتشي يوك لينغ (شبكة العالم الثالث)
المتحدثون: دارلينغتون موياميا (راصد جنوب إفريقيا للموارد)، ميناكشي رامان (أصدقاء الأرض)، ميلينا ساكياما (شبكة الشباب العالمية للتنوع البيولوجي، البرازيل)، لورين باريمور (حركة صحة الشعوب، جنوب أفريقيا)، تيته هورميكو (شبكة التجارة الأفريقية)

المزيد من الجلسة العامة 6

الدروس المستفادة من تجارب الجنوب العالمي:

السوق الإقليمي كسوق محلي - من الممكن أن يكون هناك دول أكثر قدرة كـ "محاور". تشترك الشركات متعددة الجنسيات في استغلال المحاور الإقليمية.

لا تقوم البلدان بتنفيذ **المرونة المتاحة من منظمة التجارة العالمية** بسبب عدم توفر القدرات. يجب على أفريقيا إعادة النظر في السوق كخطوة أولى. التعامل الفردي غير فعال.

اعتمد مختلف القادة الإفريقيون على صناعة المنتجات كجزء من السياسة الصحية.
الاستثمار والتنسيق - ليس فقط لضمان وصول المستشفيات إلى المنتجات، ولكن أيضًا لبناء المعرفة في مجال الإنتاج.

مقاربة شاملة لبناء القدرات الصيدلانية. في الفترة من 1960 إلى 1980، بنت كل دولة أفريقية تقريبًا صناعة صيدلانية، ولكن "أصبحت" مخصخصة بسبب برنامج التكيّف الهيكلي.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب: يجب التفكير من منطلق "الأشقاء الجنوبيين" والإمدادات. في الثمانينات، أرسلت كوبا دائمًا أطباءًا إلى أفريقيا. ساهمت أفريقيا في المرحلة الثالثة من التجارب السريرية في حين ساهمت كوبا في التكنولوجيا.

- تيته هورميكو ، شبكة التجارة الأفريقية

مؤتمر الأطراف ال28- دبي - كانون الأول/ ديسمبر 2023 - القضايا الرئيسية

صندوق الخسائر والأضرار	مفتاح النجاح - وحدة مجموعة الـ77/الصين؛ جهود تقسيم المسؤوليات والحكم؛ من هم الأكثر ضعفًا؟
هدف جماعي جديد حول التمويل	من يدفع؟ مقرر في المادة 9 من اتفاقية باريس
الوفاء بوعد تقديم 100 مليار دولار	لا للمزيد من التمويل والقطاع الخاص
مضاعفة تمويل إجراءات التكيف	هل يمكن إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي/المصارف التنموية؟ مشكلة الحوكمة. صناديق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - الصندوق الاخضر للمناخ، صندوق التكيف، صندوق البلدان الأقل نموًا.
الانتقالات العادلة	
برنامج عمل يتعلق التخفيف	مقايضة الديون بالطبيعة؟ جدل كبير - عنصر إضافي؟ مشروطية؟ هل هذا الحل؟
حصيلة عالمية	

- مينا رحمان، شبكة العالم الثالث ***SAM &***

حدث خاص

اجتماع وزاري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
بيان من شي يوك لينغ (الشبكة العالم الثالث)

"بلغ إجمالي **خدمة الديون** للبلدان الأقل نموًا 31 مليار دولار في عام 2020 ويتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن ترتفع إلى 43 مليار دولار في عام 2022. فقدت إفريقيا وحدها حوالي 88.6 مليار دولار في عام 2020 بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، وتشمل **التهرب الضريبي** إلى ملاذات ضريبية في الشمال.

"عندما نتحدث عن التدفقات المالية، نتحدث عن الاستحواذ على سلع البلدان الأقل نموًا، خاصة لتزويد السوق العالمية. هذه الظروف غير العادلة تخفي في الواقع حقيقة أن **الدائن الحقيقي هو الجنوب**، بما في ذلك البلدان الأقل نموًا.

"يجب تغيير هذا الوضع، ويدعم المجتمع المدني بيان الأمين العام للأمم المتحدة في فبراير من هذا العام. تقع **الهندسة المالية الدولية** في صلب المشكلة. فلا يمكننا تحمل التغير البسيط للنظام، لأننا نحتاج إلى تغيير جذري.

"بالنسبة للمجتمع المدني، فإن إلغاء الديون والتعاون المتعدد الأطراف، و**اتفاقية الضرائب** التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي، هي أمور مهمة للغاية. نحتاج إلى إطار قانوني متعدد الأطراف للتعامل مع الديون الثقيلة والمُعِيقة للجنوب، وخاصة للبلدان الأقل نموًا".

الجلسة العامة 7: الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة – القضايا المطروحة

- ننظر للبيانات كأساس لإعادة تنظيم الاقتصاد؛ تقود البيانات عالم الثروة والسلطة، والمركزية والتركيز.
- الإنترنت كبنية تحتية عالمية تسيطر عليها السلطات القضائية لدولة واحدة - الولايات المتحدة الأمريكية.
- يرتبط نموذج **الرقمنة** بشيئين: نقص النزاهة الديمقراطية ونقص النزاهة التوزيعية.
- تحتاج حكومات البلدان الأقل نموًا إلى اتخاذ خطوات أساسية لحماية مصالحها الاستراتيجية، وخاصة الرقمنة في الزراعة.
- **تجارة** البيانات: هل تؤكد الحكومة لنا أن البيانات المأخوذة من مجتمع معين ستفيد في الواقع المجتمع نفسه؟
- هناك محركان للاقتصاد الرقمي: **البيانات والتحول إلى المنصات الإلكترونية**.
- يمكن لحوكمة البيانات وكيفية توليدها والتحكم فيها والوصول إليها في جميع أنحاء العالم أن تكون فرصة كبيرة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك في البلدان الأقل نموًا.
- تستحوذ 5 منصات الآن على 70٪ من إيرادات الإعلانات عبر الإنترنيت عالميًا، مقارنة بـ 50٪، تزايد في تركيز الثروة.
- **الإتفاق الرقمي العالمي** هو فرصة للمنظمات المدنية للتنظيم ورفع الصوت حول كيفية تحقيق تنمية شاملة ومستدامة من عالم الرقمنة.

- **التجارة الإلكترونية** ليست الطريقة الأساسية التي يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من الرقمنة؛ بل يكمن ذلك في استخدام البيانات للمنفعة العامة، مثل تحسين الخدمات العامة والحوكمة الرقمية، وما إلى ذلك.
- النموذج الحالي للبيانات مركز بشكل كبير على القطاع الخاص؛ حيث يعتبر مالك البيانات هو من يجمعها.
- نموذج عمل **الشركات البيانات الجشعة**: تسمح القواعد الخاصة للشركات الأجنبية بالتدخل في عملية صنع السياسات المحلية للحصول على حق نقل البيانات خارج البلدان دون أن يكون بإمكانها الوصول إليها. من خلال اتفاقية التجارة الرقمية، سيتمكنون من الاحتفاظ بجميع إيراداتهم دون الإسهام في القاعدة الضريبية المحلية.
- **يقوم اقتصاد البلدان الأقل نموًا على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛** يجب تطوير هذه المؤسسات ومهاراتها الرقمية لتتمكن من المشاركة في الرقمنة. يجب تعزيز قدرة البلدان الأقل نموًا على فرض ضرائب على المنصات الرقمية، مع وجود سياسات المنافسة لتنظيم البيانات والاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية.

الميسّرة: أنيتا غورومورثي (تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير)
المتحدثون: توربيورن فريدريكسون، رئيس فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (الأونكتاد)، أفريقيا كيزيا (زميلة دكتوراه في جامعة هامبورغ، أوغندا)، نيث دانو، مديرة فرع آسيا (فريق العمل المعني بالتآكل والتكنولوجيا والتركيز)، تيسفيت جبرامسكيل جبريسلاسي (برنامج أوروبا الخارجي مع أفريقيا، إثيوبيا)، ديبورا جيمس (العالم ليس للبيع).

المزيد من الجلسة العامة 7

"لنفكر بما هو الوضع فعلًا في البلدان الأقل نموًا، وتحديات الأشخاص الذين يتم تجاهلهم، وأيضًا تذكروا أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يلهي نفسه بالقضايا المثيرة مثل الاقتصاد الرقمي عندما لم يفي بالتزاماته تجاه خطة عام 2030.

بالنسبة للكثيرين الذين لديهم موارد محدودة، وخاصة في حالة البلدان الأقل نموًا، يكمُن الاختيار بين بناء بنية تحتية تقنية 5G، وجعل الهواتف الذكية متاحة للسكان الذين ليس لديهم وصول إلى الكهرباء، مقابل فتح المزيد من المدارس وطرق الوصول من المزارع إلى الأسواق. وربما بالنسبة لبعض الناس، سيكون الاختيار السخيف هو تعزيز استخدام الطائرات بدون طيار بدلاً من بناء الطرق الريفية للوصول إلى الأسواق الزراعية. فأخبرني، كيف تنقلون أكياس الذرة إلى السوق؟"

- نيث دانو، مديرة فرع آسيا (فريق العمل المعني بالتآكل والتكنولوجيا والتركيز

حدث خاص

الحوار بين المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والمجتمع المدني:
التحديات والفرص لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح البلدان الأقل نموًا على المستوى الوطني

- جزء من دور المنسق المقيم هو ضمان إشراك جميع المعارف المتوفرة في المجتمع المدني. فعندما ننظر إلى آلية الحكومة للمساءلة، نجد أن وجود مجتمعٍ مدني قويٍ يترافق مع وكالة قوية للمحاسبة.
- تحتاج الأمم المتحدة إلى المنظمات غير الحكومية؛ يمكن أن تعمل الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بشكل أفضل حتى فيما يتعلق بالتأثير على السياسات والدعوة.
- دور المنسّق المقيم هو أن يكون قريبًا من الحكومة، أن يكون جسر تواصل مع الحكومة بغض النظر عن هويتها وأن يضمن بقاء الأمم المتحدة قادرة على القيام بعملها.
- يتمكن المنسّقين المقيمين بالوصول إلى الحكومة؛ يجب على منظمات المجتمع المدني أن تستخدم المنسّقين المقيمين للأمم المتحدة للتأثير على الحكومة بشكل غير مباشر. يجب أن تكون لدى منظمات المجتمع المدني القدرة على التأثير على الحكومات مباشرةً، ولكنها قد تستخدم الأمم المتحدة عندما يكون ذلك صعبًا أو مستحيلاً.
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني مساعدة المنسّقين المقيمين في رؤية الوضع الحقيقي؛ وإلا فإن المنسّقين المقيمين يحصلون فقط على رؤية مخرجة للوضع.
- ما زال المنّسقين المقيمين مسؤولين تجاه إعلان حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة. فقد تحدث محادثات مشحونة مع الحكومات خلف الأبواب المغلقة، ولكن لا يمكن توقع موقف سياسي من المنسّقين المقيمين.
- الأمم المتحدة ليس جهة مانحة، فهي تموِّل مشاريع محددة فقط. لكنها قد تكون قادرة على توجيه منظمات المجتمع المدني إلى أين يمكنها الحصول على التمويل.
- يمكن للمجموعات المهمشة الوصول والمشاركة في العمليات المختلفة فقط من خلال شراكات المجتمع المدني مع المنسّقين المقيمين.

الميسّر : تشي يوك لينغ (شبكة العالم الثالث)
لوحة المنسقين المقيمين: نيبال، ليسوتو، جيبوتي

الجلسة العامة الثامنة الجلسة الختامية لمنتدى المجتمع المدني

- هناك فشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في البلدان الأقل نمواً. يجب تغيير **الهيكل المالي الدولي**، فلم يعد مناسبًا للغرض المقصود. لا يمكن أن تصمم شيئًا في عام 1945 وتتوقع أن يعمل في عام 2023.
- نتعامل أيضًا مع **هيكل السلم الجديد**، لأن السياق الحالي يتخلله العديد من التحديات الأمنية.
- هناك قلق كبير من غياب الشراكات اللازمة في الهدف 17 للتعامل مع احتياجات البلدان.
- لا يمكن للدول النامية أن تبحث عن الائتمان بفائدة 6% أو 8% أو 10% أو 12% بينما تحصل أجزاء أخرى من العالم على فوائد 1% أو 2%.
- يجب توفير **هامش تصرف في المجال المالي** لنتمكن من التعامل مع الفئات الأكثر ضعفًا. لا يتعلق الأمر فقط بالبلدان ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط. فيمكن لأزمة مناخية أو حرب أن تضعك فجأة في حالة ضعف.
- هناك مؤشران ومقياسان يجب تغييرها: 1) **مؤشر قياس الضعف متعدد الأبعاد**؛ 2) وما بعد **الناتج المحلي الإجمالي**.
- نطلب من المنسّقين المقيمين أن يجتمعوا حول هذه المسائل، لكن من فضلكم لا تفعلوا ذلك في عزلتكم. لا تقتصر الاجتماعات على المجتمع المدني فقط، بل ينبغي أن يشارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون.
- على الرغم من عدم إمكانية جلوسكم في الغرفة نفسها، لا تزال الأمم المتحدة لديها القدرة، وتعد الشريك المفضل للحكومات في تنظيم الاجتماعات.

نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة ج. محمد

باربارا آدامز (منتدى السياسات العالمي)، روبرتو بيسيو (الراصد الاجتماعي)، تشي يوك لينغ (شبكة العالم الثالث)

حدث خاص

بيان المجتمع المدني في ختام المؤتمر الخامس المعني بالبلدان الأقل نمواً (LDC5)

تتفاقم العديد من القيود المعيقة لقدرة البلدان الأقل نموًا على تحقيق التنمية المستدامة والسلام بفعل العوامل الخارجية، والمجتمع المدني الذي يعمل على المستوى الوطني والمحلي ملتزم بالتعاون مع زملائه في البلدان الأقل نموًا وعلى المستوى الإقليمي والعالمي.

لا تزال هناك العديد من الفجوات بين أهداف وتطلعات البلدان الأقل نموًا وعملية التنفيذ... فالمجتمع الدولي لا ينجح في تقليل هذا التهميش، بل يساهم من خلال السياسات النقدية والمالية في تعزيزه...

توجد بعض الاستثناءات في قواعد التجارة المتعددة الأطراف للبلدان الأقل نموًا، ولكن شروط اندماجها في الأسواق الدولية لا تزال غير عادلة... وقد أدت جائحة كوفيد-19 والاستجابة الظالمة لها إلى تهميش قدرة البلدان الأقل نموًا على حماية سكانها بشكل أكبر...

تواجه البلدان الأقل نموًا تحديات خاصة بسبب قيود التمويل والمعدات الرأسمالية والبنية التحتية. يعتمد جزء كبير من إنتاجها الاقتصادي وتوزيعه بشكل كبير على العمل البشري المأجور وغير المأجور، ويحدث ذلك في المزارع الصغيرة والمنازل والشركات الصغيرة والمتوسطة.

عبّرت منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء الحلول الزائفة أو الوعود غير المحققة للبلدان الأقل نموًا، ودعت إلى احترام حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة للبلدان الأقل نموًا، ومن بين هذه المبادئ بشكل رئيسي مبدأ مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة والقدرات المتباينة.

- البيان الكامل *(EN/FR) & video*

الاختتام الرسمي LDC5